

مصر تستكشف الفرص اللوجستية المنسية في موانئها

القاهرة تنتبه لفرص تموين السفن بالوقود لأول مرة منذ 43 عاما



الخروج من دور المتفرج

وستبدأ القاهرة استقبال الغاز الإسرائيلي في سبتمبر المقبل حيث تتم إرساله في محطة إكو بمدينة دمياط على ساحل البحر المتوسط ومعالجته لإعادة تصديره إلى مقاصد عالمية أخرى، الأمر الذي يعزز من زيادة حركة السفن في البحر المتوسط ويفتح فرصا استثمارية للقاهرة في مجال الخدمات اللوجستية. وتنتظر مصر أيضا وصول الغاز القبرصي مع حلول 2024، بحسب تصريحات سابقة لوزير الطاقة القبرصي يورغنوس لاكتوبيريس لـ "العرب"، على هامش مشاركته في اجتماعات منتدى غاز شرق المتوسط بالقاهرة مؤخرا. ويحتاج ذلك استعداد القاهرة لمواكبة ديناميكية الحركة التجارية في مجال الغاز بما يزيد من خدمات القيمة المضافة في الأنشطة اللوجستية للسفن العابرة.

ضخمة لجذب السفن العملاقة للتموين والصيانة، تزامنا مع مرور سفن عملاقة بقناة السويس، والتي تتطلب كميات ضخمة من الوقود. وعبرت سفينة "طيف البحار" القادمة من اليونان مجرى قناة السويس في أبريل الماضي، وتعد أكبر سفينة ركاب في العالم، وكانت تجري أول رحلة بحرية لها وسددت رسوم عبور وصلت لنحو مليون دولار. ويبلغ طول السفينة 347.1 متر، وعرضها 41.4 متر، وحمولتها الكلية 170 ألف طن، رافعة علم جزر البهاما، وتحمل على متنها نحو 3700 راكب، وطاقمها قوامه 1700 فرد. وعبرت القناة أيضا السفينة "ميغا ميكس 24" وهي من أكبر سفن الحاويات في العالم بطاقة 23 ألف حاوية.

في اختيار المعدات والتشغيل البحري، ويحوي أيضا تطوير إجراءات التشغيل القياسية للأنشطة عالية المخاطر لإدارة المخاطر لأدنى مستوى ممكن عمليا وتعريف وتحديد مخاطر الحوادث الكبرى المصاحبة للعمليات اللوجستية، ونظم إدارة هذه المخاطر للوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن لضمان سلامة الأفراد، ومعايير الأداء المناسبة لعناصر السلامة الهامة والمتعلقة بالتشغيل اللوجستي. وقال عادل المعني رئيس لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال المصريين لـ "العرب" إن "عدم تطوير منظومة الخدمات اللوجستية الخاصة بالملاحة البحرية في مصر أضعاف عليها فرصا استثمارية كبيرة خلال العقود الماضية". وأوضح أن هذه الخطوة بداية جديدة، لكن الدولة في حاجة إلى بورج

الماضي بنحو 6.3 مليار دولار، وهي الأعلى في تاريخها. ويعد هذا المستوى ضعيفا جدا، مقارنة بتجربة سنغافورة والتي ترتفع بنحو عشر مرات قياسا بإيرادات قناة السويس رغم حفر فرع جديد في هذه القناة، تكلف حوالي 8 مليارات دولار. ووصل عدد السفن التي عبرت القناة خلال العام الماضي إلى 70 ألفا و679 سفينة بحمولات بلغت 4.268 مليار طن، كما حققت أكبر رقم قياسي في تاريخها بعبور 81 سفينة في يوم واحد بحمولات 6.1 مليون طن. وقامت شركة رشيد للبترول المصرية بإطلاق مجلد السلامة للخدمات اللوجستية لتعزيز العمل في هذا المجال، ويضمن تحديد الحد الأدنى من المعايير والممارسات الدولية الواجب اتباعها

انتبهت القاهرة أخيرا للفرص اللوجستية التي تمتلكها بعد أن ظلت لعقود تكتفي بدور قاطع تذاكر للسفن العابرة لسواحلها المطل على البحر المتوسط مروراً بقناة السويس. وأدركت أهمية القيمة المضافة للخدمات المقدمة لأساطيل البواخر كمورد هام للعمالة الأجنبية، أسوة بتجارب عالمية يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على هذا النشاط.

ستصل مصر تباعا خلال العام الحالي والمقبل، وهي ذات منشأ أوروبي. وأضاف لـ "العرب" أن "طاقات تموين السفن المصرية الحالية تعمل بالنظام الفردي في التموين، وهو لا يتناسب مع طبيعة السفن العملاقة، الأمر الذي دفعنا لتجديد الأسطول، حتى نستطيع دخول سباق تموين السفن في منطقة البحر المتوسط".

ولم يتم تجديد أسطول سفن تموين الوقود المصرية منذ 1967 وظل يعمل بنظم بدائية على مدى 43 عاما ولم تتجاوز طاقته حاجز 35 ألف طن وقود سنويا. وكانت معادلة بيع الوقود المصري للسفن العابرة تحد من توسع القاهرة في هذا النشاط، وتضاف إليها التكاليف العالية للسفن البالية، الأمر الذي ضاعف الأسعار ودفع السفن لتقصد منطقة جبل علي في دولة الإمارات للتموين بالوقود. وزادت طاقات تموين السفن المصرية بعد تعديل المعادلة السعريّة منذ عام لتتضاعف أربع مرات إلى 187 ألف طن وقود في نهاية يونيو الماضي، ما يعزز من تنافسية مصر في هذا المجال، وشجع وزارة البترول على تجديد أسطول تموين السفن. وتراهن القاهرة على مشروع تنمية

محور قناة السويس والذي يفتح أفقا استثمارية جديدة لاقتصادها من خلال توطین صناعات متنوعة بهدف إعادة التصدير، ومن ضمن هذه المشروعات بناء السفن والسيارات. وتفتح عمليات إعادة التصدير نشاطا كبيرا في حركة الملاحة وبالتالي زيادة مرتبة في الطلب على الخدمات اللوجستية للسفن سواء التموين بالوقود وعمليات الصيانة الدورية أو الطعام، إلى جانب فتح أفق سياحي لطواقم هذه السفن خلال فترات الصيانة. وتكتفي قناة السويس حتى الآن بتحصيل رسوم العبور حين بدء تشغيل المشاريع في المحور والتي سوف تقدم خدمات لوجستية مملوثة للسفن. وأعلنت هيئة قناة السويس عن إجمالي إيرادات القناة خلال العام المالي



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية عن خطة لتعظيم القيمة المضافة من تقديم الخدمات اللوجستية للسفن العابرة لسواحلها. وقررت القاهرة زيادة أسطول السفن بنحو خمس بوارج جديدة لتموين البواخر بالوقود وتقديم جميع الخدمات اللوجستية لها. وقال طارق الملا وزير البترول وتصريح لـ "العرب" إن "الخطوة تتواءم مع استراتيجية الدولة للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط".



طارق الملا نصحى لتعظيم القيمة المضافة لخدمات الوقود المقدمة للسفن



حسين فتحي 4 بوارج جديدة لتعزيز منافسة تموين البواخر العملاقة بالمنطقة

وأشار إلى أن الحكومة تسعى لتعظيم القيمة المضافة في قطاع الخدمات البترولية، والاستفادة من هذا المورد الاقتصادي الهام، الذي توازي مع تطوير نظم السلامة للخدمات اللوجستية، بما ينسجم مع المعايير المحلية المتوافقة مع النظم البريطانية. ووصلت إلى شواطئ مدينة بورسعيد الفلانا الماضي البارحة "مصر" والتي تعمل بنظام التموين المزدوج بطاقة تموين وقود للسفن بنحو 1750 طنا. وأكد حسين فتحي رئيس شركة مصر للبترول التابعة لوزارة البترول والتي تمتلك بوارج التموين، أن البوارج الأخرى

اتفاق سعودي عراقي لحسم خطط الاستثمار المشتركة

بغداد مهدت الطريق بإقرار قانون لتشجيع وحماية الاستثمارات السعودية

علاقاتها مع طهران وإيقاف اعتمادها على إمدادات الكهرباء والغاز الإيرانية بموجب العقوبات التي تفرضها على طهران، وتدعوها لتعزيز العلاقات مع دول الخليج وخاصة السعودية. ويرى مراقبون أن العراق يمثل إحدى ساحات التنافس على النفوذ الإقليمي بين السعودية وإيران، المرتبطة بعلاقات وثيقة مع معظم القوى السياسية الشيعية في بغداد.



نوري صباح الدليمي مستعدون لتقديم جميع التسهيلات الممكنة للشركات السعودية

وسبق أن جرى توقيع اتفاقات مبدئية لاستثمار شركات سعودية في عدد كبير من القطاعات بينها استثمار ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية في بادية محافظتي الأنبار والمثنى. وفي نهاية مايو الماضي قطعت بغداد خطوة كبيرة بإقرار مجلس الوزراء مشروع قانون لتشجيع وحماية الاستثمارات السعودية، الأمر الذي يعزز ثقة تلك الشركات بضخ أموال في العراق رغم الصعوبات الكبيرة. وتعد الخطوة نقلة نوعية كبيرة في ظل انقسام الأطراف السياسية العراقية في البرلمان والحكومة بين فريق مدافع عن المصالح الإيرانية وفريق آخر يدعو للانفتاح عليها والحد من النفوذ الإيراني في العراق.

إلى "المساهمة في مجال الصناعات الميكانيكية لاسيما مشاريع تقنيات الري الحديثة، لفوائدها الاستراتيجية في مجال ترشيد المياه" لتعزيز فرص الاستثمار المتاحة. وأكد أن الجانبين اتفقا على "تبادل ملفات المشاريع الاستثمارية بشكل نهائي خلال فترة 30 يوما" من أجل تسريع إبرام اتفاقات في المشاريع المطروحة للاستثمار أمام الشركات السعودية.

ودخلت العلاقات بين السعودية والعراق مرحلة جديدة في أبريل الماضي بتوقيع 13 اتفاقية تشمل الكثير من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية خلال زيارة عادل عبدالمهدي إلى بغداد. وجاء ذلك بعد أيام على زيارة إلى بغداد أجراها أكبر وفد اقتصادي سعودي يضم 9 وزراء وأكثر من 100 شخصية لدراسة ملفات التعاون الاقتصادي والاستثماري. وبدأت الخطوات الجادة لتحسين العلاقات في يونيو 2017 خلال زيارة لرئيس الوزراء السابق حيدر العبادي إلى السعودية، جرى خلالها الإعلان عن تأسيس "مجلس تنسيقي" للارتقاء بالعلاقات إلى "المستوى الاستراتيجي". وتسعى الرياض إلى تعزيز علاقاتها مع بغداد بهدف كبح النفوذ الإيراني في المنطقة، في حين أن العراق يسعى لجني فوائد اقتصادية من توثيق روابطه مع أكبر اقتصاد عربي. وقال بيان لمجلس الوزراء العراقي إنه وافق على "مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية". وتضغط الإدارة الأميركية على بغداد لتقليص

السعودية للمواصفات والمقاييس. وعرض الجانب العراقي على الوفد السعودي الفرص المعلنه من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار، ومنها معمل بغداد للمستلزمات الدوائية، ومعمل سامراء للصناعات الدوائية، ومعمل الديوانية لصناعة الألبان، إضافة إلى عدد كبير من فرص الاستثمار في المجالات الزراعية. ودعا رئيس الجهاز المركزي للتقريب والسيطرة النوعية، الشركات السعودية



زخم جديد لتنفيذ الاتفاقات الموقعة العام الماضي

تعزيز التعاون في مختلف المجالات بين البلدين". وأكد "استعداد الشركات السعودية للاستثمار في العراق". وعقد الوفد السعودي على هامش الزيارة اجتماعا في وزارة التخطيط مع رئيس الجهاز المركزي للتقريب والسيطرة النوعية، حسين علي داود، جرت خلاله مناقشة البيات الاعتراف ببرنامح المطابقة بين الجهاز المركزي للتقريب والسيطرة النوعية والهيئة

الممكنة لتحقيق المنافع المشتركة للبلدين الشقيقين". في المقابل شدد المدير التنفيذي لمساندة ومتابعة الاستثمارات في الهيئة العامة للاستثمار السعودية على "أهمية

تسارعت الجهود العراقية السعودية لترجمة الاتفاقات الأولية التي تم التوصل إليها في العام الماضي بشأن عدد من المشاريع الاستثمارية العراقية المعروضة على الشركات السعودية خلال شهر واحد.

بغداد - أعلنت وزارة التخطيط

العراقية أنها توصلت إلى اتفاق مع الهيئة العامة للاستثمار السعودية، على تبادل ملفات اقتصادية والسعي لحسم ملفات استثمارية يجري التباحث بشأنها خلال مدة 30 يوما. وذكر بيان صادر عن المكتب الإعلامي لوزير التخطيط نوري صباح الدليمي أنه استقبل وفدا سعوديا برئاسة عبدالله بن محمد العتيبي المدير التنفيذي لمساندة ومتابعة الاستثمارات في الهيئة العامة للاستثمار وبحث معه سبل تعزيز مجالات التعاون والاستثمار بما يخدم مصالح البلدين.

وقال الدليمي إن "القوانين والتشريعات التي أصدرها مجلس الوزراء العراقي جاءت لتوفير بيئة صالحة للاستثمار، من خلال تسهيل استملاك الأراضي وتقديم سبل الدعم اللازمة لتحسين مناخ الأعمال وخلق بيئة مناسبة للمستثمر العربي والأجنبي والقطاع الخاص المحلي". وأشار إلى أن الفرص الاستثمارية المتوفرة في العراق يمكن أن تفتح أبوابا لإنعاش الاقتصاد وتوظيف الطاقات العراقية من خلال توفير المزيد من فرص العمل لحملة الشهادات في عموم أنحاء البلاد. وأكد الوزير أن وزارة التخطيط وجميع مؤسسات الحكومة العراقية مستعدة لتقديم جميع التسهيلات